البنـــاء

السنة السابعة / الاثنين / 4 أيار 2015 / العدد 1772
Seventh year / Monday / 4 May 2015 / Issue No. 1772

الأخطاء الكبرى... والمعجزة الإلهية

لمياء عاصي

إنّ ما يحصل في سوق التعاملات النقدية من انخفاض كبير في سعر العملة الوطنية مقابل الدولار ليس بعيداً عن السياق الاقتصادي للأزمة التي تمرّ بها سورية، بل هو نتيجة طبيعية لسياق الأزمة الممتدّة لأكثر من أربع سنوات، ولمجموعة السياسات الاقتصادية سواء المالية منها أو النقدية التي اتبعت على المستوى الحكومي، بل إنّ الكثيرين يعتقدون أنّ الاقتصاد بقي في حالة مقبولة نسبياً قياساً إلى حجم الضغوطات والتحديات التي تواجهها سورية.

لا يمكننا تجاهل الحرب والأزمة المتعدّدة الأبعاد التي تضرب البلد، أزمة لا يمكن أن تترك الاقتصاد معافى أو قادراً حتى على نمو يقترب من الصفر من دون حدوث انكماش اقتصادي كبير، إذ إنّ الحرب التي دخلت عامها الخامس، أدّت ومنذ البدايات إلى توقف وشلل معظم المؤسسات والشركات التي تشكل القاعدة الإنتاجية في سورية، إضافة إلى خروج الرساميل السورية مبكراً جداً ومنذ الأسابيع الأولى مع الكثير من رجال الأعمال الذين أقاموا استثمارات ومشاريع لهم في مصر ودول الخليج وغيرها، وفي شكل عام، يمكن تلخيص الوضع الاقتصادي من خلال بعض المؤشرات على المستوى الكلي سواء من حيث، البطالة، أو ميزان المدفوعات، أو الصادرات والعجز التجاري والمالي وتأثير ذلك كله على حال البلد وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانعكاس ذلك على المستوى المعيشي للناس في شكل عام، ولا ننسى موضوع العقوبات الاقتصادية، سواء الأوروبية أو العربية، فما هو حالنا الاقتصادي اليوم؟

يمكن الحديث عن المشهد الاقتصادي اليوم، من خلال عدة محاور:

الأول: وضع الإنتاج المحلي: هناك أصوات كثيرة تطالب منذ بدايات الأزمة، بوقف سياسات التحرير التجاري التي كانت سائدة قبل عام 2011 وتوفير ما يلزم من الظروف لتشجيع المنتجين والصناعيين على الإنتاج الوطني. وبالرغم من اتخاذ قرارات حكومية هامة تتعلق بتوفير نوع من الحماية للإنتاج المحلي، سواء من خلال منع إجازات الاستيراد أو رفع الأسعار الاسترشادية لقيمة المستوردات وبالتالي فرض رسوم جمركية أعلى ورفع كلفتها لتضييق الفرص أمامها في السوق المحلية، إلا أنّ كلّ تلك القرارات، على أهميتها، تبقى قاصرة عن تأدية دورها في حماية المنتج المحلي، وخصوصاً في ظلّ تنامي دور الفساد والتهريب.

الثاني: السوق الداخلي الذي تختلط فيه المنتجات المحلية والمستوردات النظامية بالبضائع المجهولة المصدر والتي تباع بعيداً عن رقابة الجودة والمواصفات، وبرغم التصريحات المختلفة، لم تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من التعامل مع هذا الموضوع، كما أنّ حال السوق يزداد بؤساً يوماً بعد يوم، سواء لجهة ضبط الأسعار أم لجهة الجودة والمواصفات.

أما المحور الثالث فهو تناقص فرص العمل وارتفاع نسب البطالة، وهي انعكاس لوضع الاقتصاد في شكل عام، ومن المنطقي في ظروف كهذه أن ترتفع نسب البطالة إلى حدود غير مسبوقة، ومعروف أنّ ارتفاعها يؤدّي مباشرة إلى ارتفاع نسب الفقر وإحباط دورة الاستهلاك والإنتاج في البلد.

الرابع: سعر الصرف: إنّ االانخفاضات المتتالية في سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، أثر في شكل سلبي على كلّ مناحي الاقتصاد، بدءاً من القدرة الشرائية للمواطنين وصولاً إلى تكاليف الإنتاج وانتهاءً بخسائر كبيرة في الثروات الوطنية، وأيضاً يُعتبر انخفاض القدرة الشرائية للأفراد سواء كانت بسببٍ البطالة أو انخفاض قيمة العملة المحلية سبباً رئيسياً للانكماش الاقتصادي ودخوله دوامة الركود.

إنّ العوامل أو المحاور الأربع السابقة الذكر، تتضافر معاً لتشكل واقعاً اقتصادياً صعباً، يحتاج الخروج منه إلى معجزة، ولأنّ المعجزات في الاقتصاد لا تحصل عادة، بل يتمّ الاعتماد على وجود رؤية وخطة وسياسات اقتصادية آنية ومرحلية وللمدى الطويل، وفي الحالة السورية، يجب أن تبنى المعجزة التي نطمح إليها على نقاط ارتكاز أساسية أهمها: الإنتاج المحلي في الصناعة والزراعة، ثم، العمل على تعزيز موارد الدولة بشتى الطرق حتى لا تلجأ إلى الدين العام الداخلي والخارجي، ثم النقطة الارتكاز الأخيرة، هي أن تتوقف الدولة عن الاستجابة لرغبات مجموعات الضغط، التي تسعى إلى صياغة القرارات الاقتصادية وفق مصالحها، ويجب أن تكون مصلحة البلد فوق كلّ اعتبار، بالطبع نحن هنا نتحدث في الشأن الاقتصادي.

والسؤال الذي يطرح نفسه دائماً في المحن هو: كيف تعاملنا مع هذه الكارثة التاريخية في حياة الشعب السوري في الجانب الاقتصادي منها؟ الإجابة تأتي واضحة من خلال الوضع الاقتصادي الحالي بأنّ قراراتنا وسياساتنا لم تكن فعلاً بالمستوى المرجو، فتعاملنا مع مشاكلنا الاقتصادية بطريقة بياعين المفرّق في الأسواق القديمة يعني كلّ يوم بيومه، لذلك بدت القرارات غير شاملة أو متكاملة بل متناقضة في الكثير من الأحيان، لأنها تفتقد إلى الرؤية الاستراتيجية القريبة والبعيدة المدى، وهنا تجدر الإشارة إلى بعض الأخطاء الكبرى في القرارات الحكومية، وأهمّها:

1 – لم يتمّ تعليق العمل بالاتفاقيات التجارية مع بعض دول الجوار (عربية وغير عربية)، ولم يتمّ ربط الأمور الاقتصادية والتجارية بالأمور السياسية، فما زالت البضائع التركية والسعودية والأردنية، تتدفق إلى الأسواق برغم كلّ ما حدث ويحدث، وما يعتبر في كلّ الشرائع عدواناً سافراً على شعبنا وأرضنا، ومعروف أنه منذ فترة قصيرة جداً، تمّت إضافة 30 في المئة كرسوم إضافية على الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع التركية كنوع من التعامل بالمثل، لأنّ تركيا تفرض هذا الرسم على البضائع الواردة إليها استيراداً، مع أنّ البديهي هو منع استيراد أيّ شيء من تركيا مهما كان.

2 – في السياسات النقدية، تمّ ارتكاب أخطاء كبيرة. أولها الامتناع عن الإقراض للمشاريع المختلفة، بدلاً من رفع الفوائد إلى الحدود المجزية للاستثمار بالليرة وحسب وضع سوق الصرف، وأعلن حينها أنّ هذا التوقف كان بسبب الخوف من استخدام أموال الاقتراض في المضاربة بالعملة، بينما المفروض أن يكون إقراض هذه الأموال بطريقة الخط الائتماني وتصرف لتسديد التزامات مالية على المشروع، سواء بسبب شراء آلات أو مواد أولية وغير ذلك من مستزمات الإنتاج، حيث أنّ الامتناع عن الإقراض ساهم في توقف عجلة الإنتاج في الكثير من المشاريع وزاد من نسب البطالة، الخطأ الثاني هو، السماح للتجار بالاستفادة من التسهيلات المصرفية بالليرة السورية، بضمانة ودائعهم بالعملات الأجنبية، وبذلك يتحوّط التجار ويحمون ودائعهم ضدّ انخفاض أسعار العملة، ويستخدمون التسهيلات المصرفية بالليرات السورية، وفي كلّ الأحوال سيعيدونها إلى المصرف بالعملة المحلية، وهبوط سعرها لن يضيرهم في شيء.

3 – عدم وضوح سياسات المصرف المركزي، في الإجراءات التدخلية وعمليات التمويل، حيث لا ينعكس سعر تمويل المستوردات على سعر البضائع المستوردة حين تصل إلى الأسواق، ما يطرح السؤال التالي: من المستفيد الحقيقي من عمليات التمويل؟

4 – عدم إجراء أي إعادة هيكلة للإيرادات العامة للدولة، وهذا ما زاد العجز المالي للدولة، ومعروف أنّ انخفاض الإنفاق العام في أيّ بلد، يوصله إلى تداعيات اقتصادية صعبة، لا تقوى على تحمّلها حتى الدول الكبرى.

لا بدّ من القول، أنه في مجال تعزيز وتحسين الإيرادات العامة، هناك ملفات شائكة وصعبة يجب على الحكومة البدء بالتعامل معها، أولها ملف الفساد والتهرب الضريبي، وفي هذا الشأن، فإنّ وزير المالية الأسبق محمد الحسين كان قد أعلن أنّ أموال التهرب الضريبي تبلغ 200 مليار ليرة وكانت حينها تساوي 4 مليار دولار، فاليوم مثل هذا المبلغ يجب ضربه بخمس مرات على أقلّ تقدير، كما يجب مراعاة أسس العدالة الاجتماعية، فمن غير المنطقي مثلاً، أن يدفع صغار المكلفين ضرائبهم مثل ضريبة «الدخل المقطوع»، في الوقت الذي تجري عمليات التهرّب الضريبي من قبل كبار المكلفين بالضريبة، ويشكل مصدر نزيف مستمرّ لإيرادات الدولة، لذلك لا بدّ من مراجعة النظام الضريبي، والمؤسسات المملوكة للدولة أو القطاع العام الصناعي، إضافة إلى مراجعة أسلوب إدارة أملاك الدولة، حيث تعتبر الدولة المالك الأكبر للأصول المنقولة وغير المنقولة في سورية، ولكن هناك الكثير من التعديات والهدر والفساد في إدارة أملاكها والمردود من هذه الممتلكات متواضع كما أنّ طريقة إدارتها، طريقة تقليدية قديمة تحتاج إلى تطوير وتحديث.

أخيراً، يمكننا القول إنّ الذهنية وطريقة التفكير التي تتعاطى مع المشاكل والقضايا الاقتصادية العميقة الجذور والمتعدّدة الارتباطات تحتاج فعلاً إلى تغيير وقد تحتاج إلى معجزة إلهية حتى تتمكن من التصدي لما يواجهها، بينما يؤدي تجاهلها إلى مفاقمة آثار وتداعيات الأزمة السياسية والأمنية التي تعصف بالبلد.

الأسد يصدر مرسوماً يجيز إنشاء شركات قابضة مساهمة مغفلة

أصدر الرئيس السوري بشار الأسد المرسوم التشريعي رقم 19 لعام 2015 حول جواز إحداث شركات سورية قابضة مساهمة مغفلة خاصة بناء على دراسات اجتماعية واقتصادية وتنظيمية بهدف إدارة واستثمار أملاك الوحدات الإدارية أو جزء منها.

وفيما يلي نصّ المرسوم التشريعي:

وينص المرسوم على أنه «يجوز بقرار من وزير الإدارة المحلية، بناء على اقتراح مجلس المحافظة أو مجلس المدينة، إحداث شركة سورية قابضة مساهمة مغفلة خاصة بناء على دراسات اجتماعية واقتصادية وتنظيمية تهدف إلى إدارة واستثمار أملاك الوحدة الإدارية أو جزء منها وتملك الوحدة الإدارية المذكورة جميع أسهمها وللشركة القابضة المحدثة، وفق أحكام هذا المرسوم التشريعي تأسيس أو المساهمة في شركات أموال تابعة أو مساهم بها وإدارتها».

وفي هذا السياق، أكد نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الإدارة المحلية عمر غلاونجي في تصريح لوكالة «سانا» السورية أنّ المرسوم التشريعي يأتي انسجاماً مع التوجهات الرئيسية لقانون الإدارة المحلية لعام 2011 المتمثلة بتطبيق لا مركزية السلطات والمسؤوليات عبر إيجاد وحدات إدارية قادرة على وضع الخطط التنموية الخاصة بالمجتمع المحلي وتنفيذها.

وأشار غلاونجي إلى أنّ «الوحدات الإدارية ومن خلال هذا المرسوم ستعزز إيراداتها المالية بما يمكنها من ممارسة دورها التنموي إلى جانب دورها الخدمي» في المجتمع المحلي للنهوض به والمساعدة على نموه في شكل متوازن إلى جانب ضمان تكافؤ الفرص بين المناطق وتبسيط إجراءات تقديم الخدمات للمواطنين عبر إنشاء مراكز خدمة المواطن.

وأوضح أنّ المرسوم يشكل «خطوة متقدمة في التهيئة لمرحلة إعادة الإعمار وانطلاق عدد كبير من المشاريع الإنمائية» في مختلف المحافظات من المتوقع أن يكون للوحدات الإدارية والسلطات المحلية الدور الأكبر فيها، لافتاً إلى أهمية تهيئة البيئة التشريعية والقانونية التي تساعد الوحدات الإدارية في أداء مهمّاتها بمرونة وكفاءة وإخضاعها للرقابة الدائمة.

وأكد غلاونجي أنّ إحداث هذه الشركات يعدّ «قفزة نوعية في تنظيم أسلوب إدارة الوحدات الإدارية لأملاكها مستقبلاً» واستثمارها بما يضمن عوائد مالية أكبر تدعم موازنتها وتمكنها من الاستمرار بتقديم خدماتها وتحسين أدائها خلال السنوات القادمة مبيناً أنّ هذه الشركات ستعمل وفق قانون الشركات وقانون التجارة على أن يخضع العاملون فيها لقانون العمل.

شقير أطلق فرعين لمركز التدريب على سلامة الغذاء في جونيه وجبيل

أطلق رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، يرافقه نائبا رئيس الغرفة غابي تامر والدكتور نبيل فهد، فرعين لمركز التدريب على سلامة الغذاء العائد للغرفة، الأول في المركز الثقافي في جبيل بالتعاون مع بلدية جبيل، والثاني في مركز بلدية جونيه بالتعاون مع بلدية جونيه. وفي كلمة ألقاها خلال حفل الإطلاق، قال شقير: «سنعمل ما بوسعنا على تدريب كلّ العاملين في قطاع الغذاء في جبيل، وخصوصاً في المطاعم خلال شهرين، وذلك لنعلن بعدها بزيارة مشتركة مع وزير الصحة وائل أبو فاعور، أنّ جبيل أول منطقة لبنانية تحصل على شهادة عن سلامة الغذاء».

وأوضح أنّ «المركز الرئيسي الموجود في غرفة بيروت وجبل لبنان درب حتى الآن نحو 800 شخص، ونحن نطمح لتدريب بين 7 آلاف و8 آلاف شخص حتى آخر العام الجاري، وسنعمل مع كلّ الغرف اللبنانية على يكون لديها مراكز في هذا الخصوص، لتعميم التدريب على مستوى لبنان».

ولفت إلى «شراكة فعلية بين القطاعين العام والخاص في هذا الموضوع، ووزارة الصحة لا يمكنها أن تقوم بمراقبة كلّ المؤسسات على مستوى لبنان، لذلك يجب أن يكون للبلديات دور أساسي في عمليات المتابعة والمراقبة».

وفي جونيه، أعلن شقير أنّ «غرفة بيروت وجبل لبنان اشترت طابقاً في إحدى البنايات الحديثة بمساحة تصل إلى 800 متر مربع في جونيه لإقامة مركز اقتصادي حديث سيضم مراكز اتحاد تجار جبل لبنان، جمعية تجار جونيه وتجمع صناعيي كسروان، وقاعة كبيرة للمحاضرات مجهزة بأفضل التجهيزات، ليكون في خدمة الاقتصاد».

«الصحة»: إتلاف لحوم في النبطية والبقاع وإنذارات لمحلات حلويات في صيدا

أعلنت وزارة الصحة العامة، حصيلة حملة مداهمات قام بها مراقبوها يوم السبت الماضي، في عدد من المناطق «في إطار استمرار حملة سلامة الغذاء».

وجاء في بيان الوزارة: «قام مراقبو وزارة الصحة العامة بحملة مداهمات على مراكز إنتاج وبيع حلويات في صيدا، فتم توجيه إنذار إلى حلويات ومعجنات السبكي مع مهلة لتسوية أوضاعها.

كما داهموا حلويات أبو وائل في حي البراد ووجدوا أنها في وضع مزرولا تستوفي أدنى شروط الصحة والنظافة، وسيعمد إلى إقفالها.

وتمّ توجيه إخطارات إلى حلويات الأمراء في القناطر القديمة مع مهلة أسبوعين لتسوية أوضاعها وحلويات بسيوني وحلويات الجندولين وحلويات الأزهار ومركز بيع الحلاوي لصاحبه منير البساط بسببٍ عدم توفر الشروط الصحية المطلوبة.

كما أتلف المراقبون الصحيون لحوماً فاسدة في ملحمة في عربصاليم في النبطية.

كذلك كشف مراقبو وزارة الصحة على عدد من المؤسسات التجارية والملاحم في علي النهري في البقاع، وأنذروا مؤسسة خضر يوسف التجارية بسبب عدم توفر بعض الشروط، لا سيما حفظ مواد غذائية في براميل غير مخصّصة ولا تستوفي شروط النظافة. وتمّ توجيه إنذار إلى ملحمة عفيف البرجي بوجوب استبدال الألواح الخشبية وتركيب مرايل فوق ماكينات فرم اللحمة وتحسين بعض الشروط الصحية.

وأنذروا فرن وملحمة الرفاعي بوجوب الاستحصال على شهادات صحية للعمال وفرض لباس موحد وتركيب واجهة خارجية.

إلى ذلك، قاموا بتلف كميات من اللحوم من دون تاريخ صلاحية في مطعم الضيعة، ووجهوا إنذاراً إلى ملحمة الزهراء بوجوب الاستحصال على شهادات صحية للعمال وفرض لباس موحد».

اعتصام في مستشفى ميس الجبل ومؤتمر صحافي اليوم لموظفي «صيدا»

جانب من الاعتصام في مستشفى ميس الجبل الحكومي (رانيا العشّي)

اعتصم موظفو مستشفى ميس الجبل الحكومي أمام مدخل المستشفى، احتجاجاً على عدم دفع مستحقاتهم، وأصدرت لجنة المتابعة في المستشفى بياناً استهلته بتوجيه الشكر لمجلس الجنوب «على الجهود التي قام بها لإعادة ترميم المستشفى»، وللمدير العام الدكتور أحمد فقيه «على جهوده من أجل المستشفى».

وجاء في البيان: «إنّ الحاجة والفقر والعوز والديون المتراكمة جعلتنا نخرج اليوم من ذواتنا ونتخلى عن موافقنا داخل المستشفى بعدما أرهقنا التعب وأضنانا الملل من الوعود غير المجدية. من هنا، من مستشفى ميس الجبل الحكومي، وقفنا للمطالبة بأبسط حقوقنا، ألا وهي قبض الرواتب الشهرية، وبعد غياب أي شعور لدينا بالأمان الاجتماعي، قررنا الاعتصام ورفع الصوت للمطالبة بحقوقنا، آملين من الجسم الإعلامي نقل قضيتنا وإعطاءها الحيز الكافي، لنقل صوتنا ومطالبنا إلى المعنيين، وهي:

– قبض جميع المتأخرات من الرواتب (خمسة أشهر إضافة إلى مفعولين رجعيين غلاء المعيشة).

– استمرارية قبض الرواتب الشهرية في موعدها.

– تقديم مساهمة مالية مستعجلة للمستشفى من قبل وزارة الصحة العامة لتسديد الديون وتأمين استمرارية العمل.

– ضمّ الموظفين إلى ملاك وزارة الصحة العامة.

– فصل رواتب الموظفين عن بدلات أتعاب المستشفى».

وأكدت اللجنة تأييدها «الاعتصامات التي نظمتها هيئة التنسيق لموظفي ومستخدمي المستشفيات الحكومية في مسشتفى صيدا وبيروت الحكوميين».

وفي صيدا، أعلنت لجنة المتابعة لموظفي مستشفى صيدا الحكومي «أنها ما زالت مستمرة في اعتصامها وإغلاق المستشفى».

ودعت جميع الإعلاميين إلى حضور المؤتمر الصحافي الذي سيعقد عند الساعة العاشرة من صباح اليوم، حيث سيتم الإعلان عن آخر المستجدات والخطوات المقبلة التي تتعلق بالتحرك المطلبي الذي يقوم به الموظفون في المستشفى.

وكان الموظفون قد طالبوا خلال اعتصامهم في عيد العمّال يوم الجمعة، بتأمين رواتبهم. وقالوا في بيان: «من المفترض أن يكون هذا اليوم مناسبة سعيدة ويوم راحة لنا ولكل العاملين، لكن للأسف في بلدنا هذا وفي مؤسستنا هذه هو يوم آثرنا الوقوف فيه هنا، متناسين كلّ الراحة من أجل المطالبة بأدنى حقوقنا: تأمين رواتبنا ولقمة عيش أطفالنا».

وأضافوا: «نحن إلى الآن لم نتقاض رواتب الشهرين المنصرمين، والشهر الثالث طرق أبوابه. ولكن للأسف حتى الآن لم نلق أي تجاوب من أي مسؤول: لا من الذين يعتبرون أنفسهم من القائمين على المدينة وشؤونها، ولا من السياسيين المعنيين. وبدأنا نشك بأنّ تجاهلنا وتجاهل المؤسسة متعمد لإقفال هذا الصرح خدمة لمصالح خاصة، وإلا فلماذا هذا التجاهل؟».

وأكدوا أنّ مطالبهم «بسيطة بالنسبة إلى المعنيين، فهي لا تتعدى 3 مليارات كمرحلة أولى لانتشالنا من الغرق، والحلّ بسيط بالنسبة إلى رئيس مجلس الوزراء، فهو قادر على صرف هذا المبلغ من صندوق الإغاثة، ولكم في ذلك تجارب سابقة ومماثلة في هذا الأمر يا دولة الرئيس»، مطالبين الإعلاميين والمجتمع المدني والجمعيات الأهلية في صيدا «بدعم قضيتنا لما فيه مصلحة المدينة وأهلها وجوارها».

غصن: لن نتوانى عن التحرّك من أجل تصحيح الأجور

أعلن رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن أنّ «الاتحاد لن يتوانى عن التحرك من أجل المطالبة بتصحيح عادل للأجور بكلّ السبل المتاحة اعتصاماً وتظاهراً واضراباً».

كلام غصن جاء خلال الاستقبال الذي أقامه الاتحاد صباح الجمعة في مقرّه بمناسبة عيد العمّال، في حضور النائب علي بزي ممثلاً رئيس مجلس النواب نبيه بري، وزير العمل سجعان قزي ممثلاً رئيس الحكومة تمام سلام، الوزير السابق علي قانصو على رأس وفد من الحزب السوري القومي الاجتماعي، إيلي حنا ممثلاً النائب العماد ميشال عون، غسان سوبرة ممثلاً النائب سليمان فرنجية، النائب عمار حوري ممثلاً الرئيس سعد الحريري، المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي، المقدم فادي أبو شقرا ممثلاً المدير العام للأمن العام، المقدم بشارة حداد ممثلاً المدير العام لأمن الدولة، رئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل، على رأس وفد من مجلس ادارة الجمعية وحشد من النقابيين والعمال.

وحيا غصن عمّال لبنان «على اختلاف مواقع عملهم وفي مختلف قطاعات الإنتاج لما بذلوه من جهد في نضالهم من أجل صون كرامتهم والدفاع عن حقوقهم في ظلّ أوضاع اقتصادية بالغة الدقة والصعوبة وفي بلد يلفه لهيب الحرائق المستعرة خلف حدوده وعلى امتداد العالم العربي. وهذا في غياب انتخاب رئيس للجمهورية، ما أدى إلى تداعي أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية فارتفعت معدلات البطالة حتى بلغت ما يزيد عن 25 في المئة».

وقال: «كذلك ازدادت بسبب غلاء المعيشة ومعدلات التضخم حتى تجاوزت 37 في المئة منذ آخر تصحيح للأجور عام 2012، وذلك نتيجة لعدم التصحيح الدوري للأجور واتفق على مراجعته سنوياً من خلال لجنة مؤشر الأسعار ونسب غلاء المعيشة بين الحكومة والهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام. كما أنّ سياسة الحكومة الضريبية المقترحة في مشروع الموازنة العامة وكسابقاتها من الحكومات المتعاقبة اعتمدت فرض الضرائب الجائرة والمجحفة لا بل الظالمة في حقّ العمال وذوي الدخل المحدود وزيادة واردات الخزينة من الضرائب غير المباشرة والرسوم الباهظة على الخدمات وكذلك زيادة الضريبة على القيمة المضافة، فضلاً عن زيادة الطابع المالي على فواتير الكهرباء والماء والمعاملات الرسمية وكذلك رسوم سير المركبات وغيرها بما لا يحصى من أعباء. في حين تشيح النظر عن فرض الضرائب المباشرة والتصاعدية على الأرباح والريوع والمضاربات المالية والعقارية وتغضّ الطرف عن التهرب الضريبي وحسابات الدفترين وتتهاون في استعادة أملاك الدولة المحتلة البحرية والنهرية والبرية. أما الرشوة والفساد وهدر المال العام، فليس لها الموقع في أي من أبواب الموازنة لا في بنود الإنفاق العامة ولا في بنود الواردات».

أضاف: «في هذه المناسبة العظيمة، نعلن مهما تكن الظروف والأوضاع، اننا لن نتوانى عن التحرك من أجل المطالبة بتصحيح عادل للاجور بكل السبل المتاحة اعتصاما وتظاهرا واضرابا. كما اننا سنواصل الوقوف جنبا الى جنب مع هيئة التنسيق النقابية وروابط المعلمين والاساتذة وموظفي القطاع العام من أجل إقرار سلسلة رتب ورواتب منصفة لموظفي القطاع العام وأساتذته ومعلميه وللاسلاك العسكرية والامنية وكذلك المتعاقدين والمتقاعدين. ولن نألو جهدا من أجل تثبيت الاساتذة المتعاقدين والأجراء والمياومين في مختلف ادارات الدولة ومؤسساتها العامة وفي البلديات. وسنكمل متابعة إنجاز نظام التقاعد والحماية الاجتماعية بما يؤمن للعمال شيخوخة لائقة وتقاعدا مريحا وخصوصا ان المرحلة الاولى من تأمين التغطية الصحية والاستشفائية مدى الحياة باتت قاب قوسين او أدنى من قبة البرلمان».

وتابع: «لن ندع مشروع قانون الإيجارات يعبر دون وضع خطة إسكانية وطنية تنصف أصحاب الاملاك وتؤمن المسكن اللائق للمستأجرين. أما مشروع قانون الموازنة العامة فان الاتحاد العمالي العام في حال استنفار دائم للتصدي لأي ضرائب مجحفة وجائرة وهو متأهب للنزول الى الشارع وإعلان الاضراب العام لمنع إقرارها».

وختم: «انها خطة تحرك الاتحاد العمالي العام، نعلنها في هذا اليوم المجيد متعهدين النضال معا في مسيرة مرصوصة الصفوف رافعة الهامات تهتف بصوت واحد من اجل العدالة الاجتماعية متمنين لبلدنا الاستقرار ولاقتصادنا الازدهار ولمجتمعنا الرفاه، داعين ان يبعد عنا شر داعش والنصرة وغلواء التكفيريين الارهابيين الذين يمعنون بعالمنا العربي دمارا وخرابا».

وحضر مهنئا على التوالي: الوزير السابق عدنان القصار، النائب عبداللطيف الزين، وزير البيئة محمد المشنوق، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وجيه نسناس، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد شقير، المحامي شربل عيد ممثلا رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، الملحق العمالي في السفارة المصرية المستشار عادل فاضل وحشد من ممثلي الجمعيات والنقابات المهنية والعمالية.

تجمّع الحقوقيين لدعم المستأجر ناشد بري وضع قانون ينصف الطرفين

وجه رئيس «تجمع الحقوقيين لدعم المستأجر شعبياً» المحامي رشيد قباني كتاباً مفتوحاً إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري أشار فيه إلى أنّ «قانون الايجار الجديد فيه عيوب دستورية وقانونية ومخاطر تهدّد وحدة نسيج المجتمع وتلقي على المستأجر أعباء مالية لايحتملها، ونتيجتها تؤدي حتماً إلى تهجير المواطنين وفرزهم طائفياً ومذهبياً وتهدّد السلم الأهلي».

وجاء في الكتاب: «حرصاً منا على مصلحة الوطن والمواطن، وانطلاقاً من مسؤوليتنا تجاه الشعب والدولة واقتناعا منا بدوركم الرائد في إعادة الامور إلى نصابها واحقاق الحق والعدل للمستأجر والمالك معاً وحماية السلم الأهلي ورفعة التشريع وحسن إصدار وتطبيق القوانين نتقدم من سيادتكم بالطلب إلى لجنة الإدارة والعدل الكف عن بحث التعديلات على قانون الإيجار الجديد والطلب من القضاة التوقف عن تنفيذ العمل بقانون الإيجار الجديد أو التريث في إصدار الأحكام إلى حين صدور قانون إيجار جديد وإصدار قانون يمدّد قانون الإيجار الاستثنائي الرقم 160/92، وإصدار قانون بوقف تنفيذ قانون الإيجار الجديد الصادر بتاريخ 2014/5/8 وإصدار قانون بإبطال الأحكام التي صدرت، سواء تلك التي صدرت استناداً إلى هذا القانون المطعون فيه أم تلك التي صدرت في ظلّ القانون الجديد استناداً إلى القانون رقم 160/92 والتي صدرت في الدعاوى التي قدمت في فترة انتهاء مفعول قانون الإيجار الرقم 160/92».

كما طالبه «بتشكيل لجنة تمثل العمال وأصحاب المهن الحرة من محامين ومهندسين وأطباء ونقابة المالكين وحرفيين واقتصاديين ماليين وفعاليات المجتمع المدني للمشاركة في وضع قانون إيجارات جديد ودائم لتحرير عقود الإيجار وإنصاف المالك حفاظاً على الاستقرار والسلم الأهلي، يستند إلى حقّ المالك باسترداد ملكه خلال خمس سنوات وحقّ المستأجر بتعويض إخلاء عادل في جميع عمليات الإخلاء والاسترداد للأماكن السكنية وغير السكنية بنسبة 50 في المئة من القيمة البيعية المأجورة، إذا رغب المالك استرداد مأجوره تدفعه الدولة بموجب سندات خزينة محدّدة القيمة نقدياً وقابلة للتداول بالتحبير وتستحق بعد 10 سنوات يكون جميع المستأجرين خلال خمس سنوات قد تصرفوا بسندات الخزينة خاصتهم وأخلوا مأجورهم ويكون لدى الدولة 10 سنوات لتامين تغطية كلّ سندات الخزينة، ويستند أيضاً إلى حفظ حقّ المستأجر في الأماكن غير السكنية بتعويض إضافي، كبدل الخلو وخسارة الموقع والزبائن وتوقف الأعمال وغيرها ويكون سند الخزينة سنداً إسكانياً من نوع خاص ثابت القيمة ويستعمل جزء من قرض سكني في منطقة وجود المأجور أو كدفعة أولى من ثمن مأجور المستأجر إذا رغب المستاجر بشرائه بإعلان رغبته في الشراء وتكون ملزمة للمالك على أن يدفع له 60 في المئة من القيمة البيعية للمأجور، من ضمنها سند الخزينة، أو بيع المستاجر سند الخزينة بالتنازل عنه بتجييره لأحد المصارف وفي جميع هذه الحالات تكون المصارف قد ساهمت في حلّ المشكلة وتقبض قيمة هذه السندات من الدولة باستحقاقها في نهاية السنة العاشرة وتكون الدولة خلال العشر سنوات هذه لم تدفع أي مبلغ ولم تتحمل أي أعباء مالية، وبذلك تحلّ المشكلة بما يرضي المالك والمستأجر».

وقال: «تغطي الدولة سندات الخزينة برسوم بسيطة من عائدات الغاز والبترول الذي سيستخرج خلال مدة العشر سنوات ومن رسوم على العمليات العقارية ورخص البناء وضريبة سكن على المواد الكمالية والعمليات الجمركية استيراداً وتصديراً وغيرها من الضرائب المباشرة التي لا تمسّ الطبقتين الفقيرة والمتوسطة».

وختم: «بذلك تنتهي البلبلة القضائية في تطبيق القانون كما البلبلة في فهم القانون لما فيه من عيوب وتناقض وظلم وخطر على الوحدة الوطنية وليتوقف الصراع بين المالك والمستأجر بما يتضمنه اقتراحنا من استرداد المالك لملكه خلال خمس سنوات بدلاً من 6 سنوات من دون أن يدفع اي تعويض مع رفع بدل الإيجار السنوي ويطمئن المستأجر بإشغاله المأجور وحصوله على تعويض إخلاء عادل ومسكن بديل».

دامرجي: الإيجار التملكي هو الحلّ الأفضل

اعتبر رئيس لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين وجيه دامرجي أنّ «التعديلات التي أنجزتها لجنة الإدارة والعدل، لجهة تعديل المادة (29) وضمّ الأبنية الفخمة للاستفادة من صندوق دعم المستأجرين جيدة لكنها غير كافية، وخصوصاً في ظلّ الارتفاع في أسعار الشقق بطريقة غير مسبوقة».

وطالب دامرجي، في بيان، «بعدم انتظار مرور فترة 12 سنة للبحث عن حلول المستأجرين الفقراء، إنما البدء مباشرة بدرس حلول تؤمن الحقّ بالسكن لهؤلاء والتدخل المباشر من الدولة، إذا كانت جادة في حماية أبنائها، وإلا ستكون في مواجهة أبناء بيروت الذين لم يسكتوا بعد اليوم عن حقهم في السكن وسيكونون بالمرصاد لأي محاولة لتهجيرهم من العاصمة التي ولدو ووجدوا ونشأوا فيها».

وشدّد على وجوب «ضمّ غير اللبنانيين إلى لائحة المستفيدين من صندوق دعم ذوي الدخل المحدود، وخصوصاً الحق في السكن الذي هو مسؤولية الدولة في تأمينه لجميع اللبنانيين على أراضيها».

وطالب دامرجي اللجنة الفرعية المكلفة الإيجار التملكي الانتهاء من درس المشروع في أسرع وقت ممكن وتحويله إلى الهيئة العامة لمجلس النواب، كونه الحلّ الأفضل لطمأنة المستأجرين، وعدم البقاء تحت رحمة المالكين والمضاربات.

«سورية المركزي» يحثّ المصارف على زيادة فاعلية تدخلها في السوق

بعد أسبوع على ارتفاع جنوني في أسعار صرف الدولار في السوق السورية وصل إلى 360 ليرة للدولار الواحد، حثّ مصرف سورية المركزي مؤسسات الصرافة على زيادة فعالية تدخلها في السوق لتضييق الخناق على نشاط السوق الموازية وتقليص حجمها ضمن الأنظمة والقوانين الناظمة لنشاطها، في ما يخصّ التعامل بالقطع الأجنبي وضمان بيعه للأغراض الشخصية للمواطنين بعدالة.

وخلال جلسة تدخل عقدها المركزي السوري أمس، أكد حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة تأكيده على «جاهزية المصرف المركزي لتمويل جميع طلبات الاستيراد الواردة عبر مؤسسات الصرافة المرخصة أو المصارف العاملة بسعر صرف حقيقي وعادل»، واستمراره في تلبية احتياجات المواطنين من القطع الأجنبي للأغراض غير التجارية من خلال شريحة 200 دولار أميركي المتاحة لكلّ مواطن.

وأشار ميالة إلى حجم التلاعب الكبير الذي تمارسه بعض المواقع والصفحات الإلكترونية في سوق القطع الأجنبي، مؤكداً أنّ ارتباط هذه الصفحات والمواقع مع جهات خارجية يهدف إلى زعزعة ثقة المواطنين بالاقتصاد الوطني وسعر صرف الليرة السورية، معتبراً أنّ «دورها لا يقلّ خطورة عن الدور الذي تمارسه المجموعات الإرهابية المسلحة في تدمير الاقتصاد والمؤسسات».

وخلال جلسة التدخل السابقة المنعقدة في 26 الشهر الماضي، أعلن المصرف التدخل في شكل مستمر ويومي في سوق القطع الأجنبي عن طريق مؤسسات الصرافة لبيع المواطنين القطع الأجنبي للأغراض الشخصية غير التجارية، وفق السعر المحدّد من قبل المصرف وسمح لكلّ شركات ومكاتب الصرافة التقدم بطلبات شراء القطع الأجنبي من المصرف المركزي يومياً لتلبية حاجة المواطنين من القطع الأجنبي للأغراض غير التجارية .

وكانت مصادر في سوق الصرف السوري أكدت أمس أنّ مصرف سورية المركزي مستمر في ضخّ كميات كبيرة من الدولار الأميركي في السوق بسعر 275 ليرة سورية للدولار الواحد، ما أثر إيجاباً على سعر الصرف و أدى إلى هبوطه إلى 300 ليرة سورية للدولار الواحد في السوق السوداء.